فوق الطاولة

د. سعد بساطة

الأسرار القذرة للحيتان المتعديّة للقارات

بعيداً عن أعين العالم الذي يعد قادته بحماية كوكبنا بمؤتمر المناخ «كوب٧٥» بمصر: هناك ألوف يواجهون سرطان الدم، لكونهم يعيشون قرب حقل نفط عراقي، تديره شركة بريتش بتروليوم. وعندما اكتشف الملأ أن الشركة لم تصرح بمقدار انبعاثات الغاز التي تتسبب بها، انتشرت حقيقة الهواء المسموم الذي يستنشقه أبناء المنطقة. نرى سماوات مشتعلة وسحباً من الدخان الأسود تعرف بعملية حرق الغاز الخارج من آبار النفط؛ وهذه تتسبب بأمراض خطرة على رأسها سرطان الدم لدى القاطنين قرب تلك الحقول. صرح موظف بالشركة «أن واجبها التقيد بأفضل الممارسات الدولية عند التشغيل والصيانة ولكن ممارساتها البغيضة لاتتوافق مع المعايير الدولية التي التزمت بتنفيذها عند التعاقد معها».

وفي السياق ذاته هنالك شركة الفواكه المتحدة (United Fruit Company) وهي أميركية تتاجر بالفواكه الاستوائية والموز من دول أميركا الجنوبية، تأسست١٨٩٩؛ وفي كثير من الدول الأميركية الجنوبية الفقيرة كانت هي التي تدير الاقتصاد ليصب في مصالحها (ومن هنا جاء تعبير «جمهوريات الموز»)؛ للدلالة على دول تدور في فلك شركات جشعة لا تعرف الشبع!

لعل كارثة شركة يونيون كاربايد هي الأسوأ في التاريخ، حدثت في مدينة بوبال في الهند أدى الانفجار بمصنعها للمبيدات نهاية ١٩٨٤ ما أطلق غاز ميثيل إيزوسيانات الشديد السمية وتعرّض له أكثر من نصف مليون نسمة حيث بلغت حصيلة الوفيات نحو عشرة آلاف خلال الأيام الثلاثة الأولى، وحوالي ٢٥ ألفاً في السنوات اللاحقة و٥٠ ألفا تعرضوا للإعاقة نتيجة لتلك الكارثة، بعد الحادثة اتهمت الشركة بالإهمال الجنائي والتسبب بضرر جماعي!

بدأت أسرة «كاستيل، الإسبانية في بوردو الفرنسية خلال كساد ثلاثينيات القرن الماضي، بمشروع بسيط للنبيذ، سمّوه «مجموعة كاستيل». حينها بدأت إمبراطورية المال والأعمال والخمر تتضخم لتصبح الشركة الأولى بسوق النبيذ في فرنسا وتجاوز عدد موظفيها الأربعين ألفا، ومعاملات بمليارات الدولارات. ولكن الثورة الحقيقية أتت من باب مختلف فتح في قارة مختلفة، باب الجعة في القارة السمراء إفريقيا.

استغلت الشركة الحضور الكولونيالي بأفريقيا في الخمسينيات لعقد الصفقات، وبدأت بإنشاء مراكز تعبئة زجاج النبيذ. بيد أن الحدث الأهم عام ١٩٦٥ إنشاء مصانع البيرة بالغابون بوصفها حجر الأساس لإمبراطورية كاستيل. انتشر استثماره بأرجاء القارة عبر شراء مصانع وشركات البيرة في: الكونغو ومالي وإفريقيا الوسطى، وفي ١٩٩٠ يتوسع للكاميرون والسنغال وساحل العاج وبوركينا فاسو والنيجر وموريتانيا. ومع شراء كل مصنع جديد، تبدأ تصفيات اليد العاملة، هكذا كان يفكر المستثمر الفرنسي، ليتمكّن بعد ذلك من الوصول لأسواق جديدة، كبنين وغينيا ومدغشقر ومالاوي. لم يكن هذا التوسع ناتجا دون علاقات قوية مع الحيتان المحليين، وقد لعب دوراً مهما في وصول الرئيس الأسبق لإفريقيا الوسطى للحكم عام ٢٠٠٣ عبر انقلاب عسكري.

وتشير التحقيقات إلى أن الشركة دفعت أتاوات للميليشيات المسلحة، للسيطرة على مناطق شاسعة بها، ومن بينها وسط البلاد، حيث يوجد مصنع السكر التابع للشركة. نتيجة التحقيقات أعلنت مصادر فرنسية عن فتح تحقيق حول تورط الشركة في تمويل جرائم حرب، فيما اعتبر محامو الشركة أن هذه الضوضاء تهدد المصالح الاقتصادية الفرنسية في إفريقيا والتشويش على ما يحيط بها، فيما تواصل أعمالها على الأرض. وبجانب استنزاف الشركات الغربية للموارد البشرية وموارد البلاد الطبيعية، وسيطرتهم على مساحات شاسعة من الأراضي يعني زراعة المنتجات الفلاحية التي تحتاج إليها الشركة فقط كقصب السكر والشعير، وهو ما يضر بالتنوع البيولوجي في هذه المناطق. في الوقت ذاته، تستعمل المبيدات والمواد الكيميائية السامة الممنوعة بالاتحاد الأوروبي لخطورتها وتسببها بالأمراض التي ظهرت قرب الحقول. الشركة ومن على شاكلتها بد أوروبا القابضة على شريان إفريقيا الاقتصادي، وهي نموذج للطريقة التي يتعامل بها الغرب مع مستعمراته السابقة، فالقارة السمراء لهم منجم من الذهب ينبغي استغلاله حتى آخر قطرة.

نختم بحروب الأفيون بين الصين الإمبراطورية وبريطانيا؛ وكان السبب محاولة الصين الحد من استيراد الأفيون، ما حدا ببريطانيا أن تقف في وجهها (بسبب الأرباح الكبيرة التي كانت تجنيها من تلك التجارة) وكان من نتائجها أن أصبحت هونغ كونغ مستعمرة بريطانية. ارتكبت في هذه الحروب مجازر وحشية من البريطانيين وحلفائهم، مخالفين كل القيم الدينية والبشرية ونشروا الأفيون بين الشعب الصيني، استمر هذا الداء مستشرياً في الصين حتى مطلع القرن العشرين حتى قضي على تعاطيه نهائياً في عهد ماو تسي تونغ. من كل ذاك بالكاد يلحظ المرء أي فصل بين التجارة والحرب والسلطة، ولم تقتصر نيات الحيتان على مجرد المشاركة بالتجارة، وإنما التحكم بها أيضاً باستخدام تكتيكات جديدة عدائية وأسلحة متفوقة لفرض إرادتهم: على حين يتشدقون بقيم مثل العدالة!

«التسليف الشعبي» يصدر ضوابط منح قروض الطاقة المتجددة

حسن لـ«الوطن»: ضمانة عقارية إن كان التمويل أكثر من ١٠ ملايين ليرة

| عبد الهادي شباط

أصدر مصرف التسليف الشعبي عدداً من التعديلات على ضوابط وشروط منح قروض الطاقة المتجددة من دون فوائد، بالتعاون مع صندوق دعم استخدام الطاقات المتجددة ورفع كفاءة الطاقة، بحيث يستفيد من قروض الطاقة المتجددة التي يمنحها المصرف أي مستهلك لحوامل الطاقة من العاملين في القطاع العام أو الخاص أو أصحاب الفعاليات الصناعية والتجارية والخدمية سواء أكانوا أشخاصاً طبيعيين أم اعتباريين باستثناء القطاع الزراعي.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين معاون المدير العام في المصرف عدنان حسن أن المصرف لا يتلقى الطلبات بشكل مباشر وإنما يقوم من يرغب بالحصول على هذه الخدمة بتقديم الطلب لصندوق الطاقات المتجددة أو أحد فروعه في المحافظات الذي يقوم بإحالة هذه الطلبات للمصرف حيث يعمل المصرف على دراسة هذه الطلبات وبحث الملاءة المالية للعميل (طالب التمويل لتركيب منظومة الطاقة البديلة) وذلك خلال أيام من وصول الطلبات.

وحول الضمانات أو الكفالات التي سيطلبها المصرف بين أنه في حال كان حجم التمويل أقل من ١٠ ملايين ليرة سيتم الاكتفاء بالكفلاء (كفيل أو اثنين أو ثلاثة) حسب قيم الرواتب والأجور الشهرية التي سيتم تقديمها للمصرف بما يتناسب مع قيمة التمويل، في حين سيتم طلب ضمانة عقارية بحال كان التمويل أكثر من ١٠ ملايين ليرة.

وعن وثيقة التأمين التي تم تطبيقها والعمل بها بالقروض الشخصية (الدخل المحدود) بين أن «التسليف» يشجع دراسة وإصدار بوليصة لكفالة مثل هذه القروض خاصة أن هذا المشروع يدعم الطاقة ويقدم خدمة لشريحة واسعة من المجتمع السوري.

وفي تواصل لـ«الوطن» مع قطاع التأمين بين أحد مديريه أنه من حيث المبدأ ليس هناك ما يمنع خاصة أن هناك إيرادات يمكن أن تغطي مثل هذه البوليصة لكن الأمر يحتاج إلى دراسة لأن الخطر في هذه البوليصة سيكون مختلفاً وأكبر مما هو عليه في بوليصة التأمين الخاصة بقروض الدخل المحدود ومن المعلوم أنه مع ارتفاع الخطر ترتفع البدلات اللازمة لتغطية هذا الخطر لكنه أوضح أن الموضوع لم يطرح حتى الآن للنقاش الجدي مع الجهات المعنية.

وبالعودة للتعليمات التنفيذية في مصرف التسليف الشعبي بين المصرف أنه يمنح قروضاً للطاقة المتجددة من أمواله بفائدة مدعومة من صندوق دعم الطاقات بنسبة ١٠٠ بالمئة، فإذا تم منح قرض للمتعامل بـ٥ ملايين فإنه يسددها ٥ ملايين، من دون أن يتحمل أي فائدة، مبيناً أن هناك قروضاً للغاية ذاتها من دون فائدة، ولكنها من أموال الصندوق التي يسلمها للمصرف ثم يتم منحها للمتعاملين.

وأضاف: إن سبب استثناء القطاع الزراعي من قروض الطاقات التي يمنحها المصرف هو أن ذلك من اختصاص المصرف الزراعي التعاوني، الذي يمتلك خبرة كبيرة في التعامل مع هذا النوع من القروض، حيث حدد عدداً من الغايات لمنحها، مثل ضخ المياه من الآبار وغيرها، مبيناً أن تقديم الطلبات يتم حصراً عبر فروع الصندوق في مديريات الكهرباء بالمحافظات، أما في دمشق فالتقديم في مركز بحوث الطاقة بكفرسوسة.

وحسب الضوابط والشروط تتضمن مشروعات الطاقة المتجددة التي يمولها المصرف في القطاع المنزلي «منظومة كهروضوئية أو عنفات ريحية والسخان الشمسي المنزلي والعزل الحراري» بمدد سداد متفاوتة، بين ٥ و١٠ و١٥ سنة، وفي القطاع الصناعي أو التجاري أو الخدمي «منظومة كهروضوئية أو عنفات كهروريحية وتوفير حوامل الطاقة الناجمة عن دراسات تدقيق طاقي وإنتاج الوقود للنشاط الخاص بالمنشأة الصناعية من مصادر غير تقليدية» بمدد سداد ٣ أو ٥ سنوات.

ويجب أن تكون أي ورشة أو شركة أو مكتب هندسي أو مقاول أو جهة تقوم بتنفيذ المشروع ووضعه في الخدمة وفقاً للشروط المذكورة «ضمن قائمة الشركات الحاصلة على شهادة اعتمادية صادرة عن المركز الوطني لبحوث الطاقة ومعتمدة من مجلس إدارة الصندوق، وتقديم الضمانات التي يطلبها والالتزام بالأسعار الاسترشادية والمواصفات الفنية المعتمدة من المركز».

وتحدد نسبة التمويل للمشروعات المذكورة بنسبة ١٠٠ بالمئة من تكلفة المنظومة وفق الاستطاعات المحددة لكل قطاع مع الأخذ بعين الاعتبار عند تحديد مبلغ التمويل القرض قدرة المتعامل على سداد أصل القرض خلال فترة التمويل من خلال دخل العميل أو قائمة التدفق النقدي.

وفي حال التأخير بسداد الأقساط المستحقة عن مواعيدها يستوفي المصرف من المقترض معدل فائدة ١٨ بالمئة، ويتحمل المستفيد غرامات وفوائد التأخير في حال تعثر القرض أو التأخر عن سداد أي قسط، في حين تقبل الكفالات الشخصية والعينية ضمانة لقروض الطاقة حسب ضوابط وتعليمات المصرف.

خدماتها تبدأ أول العام القادم

سليمان لـ«الوطن»: الحكومة الإلكترونية تتم بخبرات وطنية

| رامز محفوظ

بين مدير الشبكة الحكومية الآمنة في الهيئة الوطنية لخدمات الشبكة إياد سليمان أنه في إطار تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي للخدمات الحكومية وبهدف الاستفادة من ميزات الحوسبة السحابية التي أصبحت بديلاً مهماً لمصادر تقنية المعلومات للمؤسسات في جميع أنحاء العالم خلال السنوات الماضية، قامت وزارة الاتصالات والتقانة بمواكبة هذا التطور وإطلاق مشروعها في هذا المجال بخبرات وطنية كجزء من مشاريع التحول الرقمي الذي تنتهجه سورية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد سليمان أن هذه التكنولوجيا تهدف إلى تسهيل العمل على مستخدم هذه الخدمات عن طريق واجهة بسيطة، وتتجاهل الكثير من التفاصيل والعمليات الداخلية، وإمكانية الوصول لها دون الخوض في التفاصيل التقنية، لافتاً إلى أنه وفي إطار ذلك كان التوجه في المرحلة الأولى لإطلاق مشروع الحوسبة السحابية العامة على الشبكة الحكومية الآمنة التي تعتبر اللبنة الأساسية للخدمات الحكومية، حيث تمت استضافة المشروع وتشغيله من الهيئة الوطنية لخدمات الشبكة وإطلاق الخدمات الحكومية عليه، وبما يتعلق بتنفيذ المرحلة الثانية من المشروع التي تستطيع فيها الشركات والمؤسسات والكيانات وحتى الأفراد الاستفادة من هذه الخدمات السحابية مع إمكانية النفاذ للإنترنت، فقد تم الانتهاء من أعمال التركيب والاختبار للمشروع وتم تحديد بداية العام القادم موعد إطلاق الخدمات.

وبخصوص الخدمات التي تقدمها الحوسبة السحابية أفاد سليمان بأنها تقدم عدة خدمات منها البنية التحتية كخدمة (IAAS) والتي تتيح لطالب الخدمة حرية التقرير بشأن البرمجيات التي يتم نشرها وتشغيلها، والتي يمكن أن تشمل نظم التشغيل والتطبيقات والتخزين. ولا يدير طالب الخدمة أو يتحكم في البنية التحتية الأساسية للحوسبة، ولكنه يتحكم في نظم التشغيل والتخزين والتطبيقات المنشورة، وربما يتحكم بشكل محدود في بعض مكونات الشبكات، ولن يحتاج إلى تأمين تجهيزات حاسوبية أو أي معدات افتراضية أو فيزيائية، ومن الخدمات كذلك تقديم المنصة كخدمة (PAAS) والتي تتيح للمستخدم أو طالب الخدمة التحكم في التطبيقات المنشورة وربما مكونات بيئة استضافة التطبيقات، ولا حاجة للتفكير في إدارة المنصة والبنية التحتية الأساسية للحوسبة التي تشمل الشبكة أو الخوادم أو نظم التشغيل أو التخزين حيث يتم ذلك من قبل الهيئة الوطنية لخدمات الشبكة.

كما تقدم الحوسبة السحابية بحسب سليمان خدمة (SAAS) وهو الأكثر شهرة وأهمية بين خدمات الحوسبة السحابية، ويكون فيه المستخدم غير مسؤول عن أي شيء عدا عن ضبط إعدادات وتخصيص الخدمة حسب ما يناسب احتياجاته لكونه يشترك في برمجة معدة مسبقاً تعمل على منصة سحابية وهو يقوم بتشغيل التطبيقات عن بعد، إضافة إلى ذلك تقدم خدمات التخزين السحابية التي تعد من الخدمات المهمة والتي توفر سعات تخزينية للملفات على الإنترنت من دون الحاجة إلى امتلاك أقراص تخزينية فعلية على الجهاز، ويمكن الوصول إليها من أي جهاز يتوافر به الإنترنت.

وعن المزايا التي تتمتع بها الحوسبة السحابية أوضح سليمان بأنها تتمتع بمزايا كثيرة منها الأمان والحماية والقدرة على التعافي من الكوارث، والدخول إلى البيانات والتطبيقات من أي مكان يتوافر فيه الإنترنت، وتقليل التكلفة بسبب عدم الحاجة لشراء خوادم ضخمة وتكبد عناء صيانتها وتأمينها، إضافة إلى ذلك لا تحتاج الشركات والمؤسسات إلى تخصيص مكان للأجهزة التي تدير العمل، كما تتمتع بمزايا الحفظ والنسخ الاحتياطي بشكل دوري لبيانات وملفات العملاء بما يضمن حمايتها من الفقدان، وكذلك سهولة التوسع وربط التكلفة بالاستخدام.

وختم بالقول إن الحوسبة السحابية تعتبر واحدة من أبرز الظواهر الجديدة في العالم، فهي طريقة ذكية ومبتكرة لتقديم الخدمات والتطبيقات بشكل ميسر وسهل، وهي مستقبل التكنولوجيا.

هذا وكان قد تفقد وزير الاتصالات والتقانة إياد الخطيب مؤخراً واقع تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع الحوسبة السحابية، حيث يستضيف هذا المشروع خدمات ومنظومات وتطبيقات للقطاعين العام والخاص، واطلع الوزير خلال زيارته للهيئة الوطنية لخدمات الشبكة من الفنيين في الهيئة على خطوات استكمال تنفيذ المشروع بعد الانتهاء من أعمال تركيب واختبار والمشروع وتشغيله الاختباري.

٤٠ بالمئة من الصناعة السورية في النسيج

وزير الصناعة لـ«الوطن»: الأرقام المطروحة تأشيرية والمرجعية هو المركزي للإحصاء

| علي محمود سليمان

تعاني الصناعات النسيجية من جميع المنعكسات السلبية التي عانت منها الصناعة السورية نتيجة الأزمة من تدمير ونهب منشآت وهجرة أصحاب المعامل والعمالة الفنية والمقاطعة والحصار وصعوبة تأمين مستلزمات الإنتاج والتصدير، إضافة إلى نقص موارد الطاقة وارتفاع تكاليفها وانخفاض قيمة العملة الوطنية وصعوبة التمويل وضعف الإجراءات الحكومية، وذلك وفق ما تحدث به المستشار فؤاد اللحام الأمين العام المساعد الاتحاد العربي للصناعات النسيجية خلال مناقشة ورقة لورشة عمل مشتركة مع جمعية العلوم الاقتصادية السورية في مكتبة الأسد بدمشق يوم أمس بعنوان (الصناعات النسيجية السورية – الواقع ومتطلبات التعافي والنهوض).

وخلال مشاركته في الورشة تحدث وزير الصناعة زياد الصباغ لـ«الوطن» إن الأداء الحكومي يرتبط بتطور الصناعة لأنها القاطرة التي تقود الاقتصاد الوطني، وما يميز القطاع النسيجي في سورية هو توافر جميع سلاسل الإنتاج.

مشيراً إلى أن هذا القطاع يعاني من مشكلات عديدة منها هيكلية ومالية وتقنية حدت من تحويل مزايا هذا القطاع إلى مزايا تنافسية وخاصة لناحية عدم كفاءة نظم التوريد والتصدير وعدم مواكبة التطورات العالمية إضافة لخروج عدد كبير من المنشآت خارج العملية الإنتاجية ونقص المواد الأولية ولاسيما القطن بسبب الاحتلال الأميركي لمناطق الزراعة.

ولفت وزير الصناعة إلى أن المشكلة حول الأرقام تتمثل بأنها لا تبنى وفق دراسات وإحصائيات دقيقة ولكنها تعتبر أرقاماً تأشيرية وبالتالي قد لا تكون دقيقة ولا يمكن أن يبنى عليها قرار صحيح فحين تكون المدخلات صحيحة تكون المخرجات صحيحة ولذلك سيتم التدقيق في الأرقام التي طرحت ضمن الورشة مع تأكيد أن المكتب المركزي للإحصاء هو المعني الأول بتقديم الأرقام والبيانات الرسمية.

أما بالنسبة لواقع القطاع النسيجي فأشار الصباغ إلى أنه متأثر كباقي القطاعات الصناعية وهو يحتاج إلى دراسة وإعادة نظر وهذه الورشات التي تعقد حول القطاع النسيجي مهمة ومفيدة جداً على المستوى الكلي.

ولفت الصباغ إلى أنه تم وضع عدة حلول لدعم القطاع النسيجي ومنها العمل باستيراد القطن والغزول للقطاعين العام والخاص وذلك نتيجة تراجع المساحات المزروعة بالقطن، ويتم العمل حالياً على تفعيل الإدخال المؤقت للاستفادة من تعظيم القيم المضافة في المنشآت الصناعية وتخفيض الكلف الثابتة إضافة إلى بعض الإجراءات التي تمت في المؤسسة النسيجية حول تحديد أسعار الغزول وتوزيعها بالتشاركية مع غرف الصناعة.

النسيج بالأرقام

وتضمنت ورقة العمل المقدمة العديد من الأرقام الإحصائية نذكر منها أن الصناعات النسيجية كانت تحتل المركز الأول فيما يتعلق بعدد المنشآت وتساهم بنسبة ٤٠ بالمئة من الناتج الصناعي وتشغل نحو ٣٠ بالمئة من إجمالي عدد العاملين في الصناعات التحويلية.

وخلال الأزمة فقد توقفت ٣,٤٢ منشأة في القطاع النسيجي وهي بطاقة إنتاجية سنوية تقدر بأكثر من ١٥٨ ألف طن، وبعد أن كانت مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي للصناعات النسيجية عام ٢٠١٠ نحو ٨١ بالمئة، فقد تراجعت لتحتل المرتبة الأخيرة. حيث تراجعت نسبة المنشآت الصناعية النسيجية من إجمالي مجموع المنشآت الصناعية المنفذة من ١٥ بالمئة في عام ٢٠١٠ إلى ٢,٩ بالمئة لغاية الربع الثالث من عام ٢٠٢٢، وانخفضت كمية القطن المستلمة من المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان من ٦٢٨ ألف طن عام ٢٠١٠ إلى أقل من ٢٠ ألف طن في عام ٢٠٢١.

بينما أدى تراجع إنتاج القطن المحبوب إلى تراجع كميات القطن المحلوج المنتج من ٢٢٠ ألف طن عام ٢٠١٠ إلى ٥ أطنان في عام ٢٠٢١ وطن واحد فقط لغاية الربع الثالث من عام ٢٠٢٢.

كما تراجع إنتاج الغزول القطنية في شركات المؤسسة العامة للصناعات النسيجية من ١١٢٤١٥ طناً في عام ٢٠١٠ إلى ٧٧٢١ طناً في عام ٢٠٢١ وصولاً إلى ١٨٩٦ طناً لغاية الربع الثالث من عام ٢٠٢٢.

في حين يبلغ عدد منشآت إنتاج الألبسة المتوقفة ٦١٩٣ منشأة طاقتها الإنتاجية تزيد على ٤٦ ألف طن من الألبسة، وهذه الأعداد لا تتضمن بالطبع المنشآت غير النظامية.

وبيّن اللحام خلال الورشة بأن صناعة الملابس بمختلف أنواعها تواجه جميع المشاكل والصعوبات التي تواجهها الصناعة بشكل عام إضافة إلى عدد من الصعوبات والمشاكل المتعلقة بهذه الصناعة بالذات ومنها ارتفاع أسعار الأقمشة المحلية والعالمية وتدني نوعية المنتج المحلي وصباغته وتحضيره وعدم توفير الأقمشة المطلوبة بالجودة والأسعار العالمية وانتشار التهريب وتزوير المنتجات وشهادات المنشأ، إضافة إلى تراجع الطلب المحلي بسبب الغلاء وتدني الدخول، وتراجع التصدير بسبب إجراءات الحصار والمقاطعة ونقص اليد العاملة الفنية وارتفاع أسعار الطاقة والوقود وتكاليف الشحن والتأمين وتحويل الأموال ومواد التغليف وانخفاض حوافز التصدير.

نقاط الضعف

وحسبما قدم في ورقة العمل فإن أهم نقاط الضعف التي يعاني منها القطاع النسيجي، عدم التناسق والتكامل بين طاقة حلقات إنتاج القطن وإنتاج الخيوط وإنتاج النسيج والملابس ذات القيمة المضافة المرتفعة والافتقار إلى مؤسسات الدعم الفعالة والمؤسسات الوسيطة، إضافة إلى عدم وجود نظام إقراض قادر على تأمين التمويل اللازم بشكل كفوء، وارتفاع تكاليف الإنتاج من مواد أولية ومحروقات وكهرباء والانخفاض المستمر في سعر الصرف في ظل روتينية الإجراءات الجمركية والوقت الطويل الذي تستغرقه والبيروقراطية الشديدة والبطء في عملية اتخاذ القرار في الشركات التي تملكها الدولة إضافة لتدني الإنتاجية وانخفاض نسبة الاستفادة من الطاقات المتاحة، وتشتت المنشآت والورش.

الفرص المتاحة

ولفت اللحام إلى وجود فرص يمكن الاستفادة منها لتطوير القطاع النسيجي ومنها ظاهرة العودة للمواد الطبيعية وزيادة الطلب على الملابس القطنية وانسحاب أوروبا من تصنيع الملابس وإمكانية إقامة مشاريع مشتركة وعقود ووكالات من الباطن مع المصانع الأوروبية أو الشركات التي تورد للسوق الأوروبية مع إمكانية كبيرة لتشكيل عناقيد صناعية للمنتجات النسيجية، إضافة إلى إمكانية تحقيق زيادة كبيرة في الصادرات إلى البلدان العربية وإيران وأوروبا وروسيا.

مقترحات

وللتمكن من تحقيق هذه الفرص يجب وفق الاقتراحات المطروحة تقدير حجم التمويل اللازم لإعادة تأهيل المنشآت الصناعية العامة والخاصة التي يتقرر دعمها وتطويرها والعمل على توفير أقصى ما يمكن منه بأسرع وقت وأقل التكاليف، وتفعيل وتطوير سلسلة إنتاج الصناعات النسيجية القطنية إضافة إلى ما هو مطلوب لتفعيل وتطوير الصناعة السورية من خلال تشكيل لجنة وطنية مخولة وذات صلاحيات للنهوض بالصناعات النسيجية برئاسة رئيس اللجنة الاقتصادية أو وزير الصناعة وتضم كل الجهات الحكومية المعنية وممثلي حلقات سلسلة الإنتاج في هذه الصناعة والخدمات المرتبطة بها مع عدد من الخبراء والمختصين. تكون مهمتها الأساسية اعتماد خطة لمعالجة أوضاع الصناعات النسيجية وفق برنامج مادي وزمني محدد لكل جهة ومتابعة تنفيذ الإجراءات والتوصيات المتخذة بهذا الخصوص بشكل دوري ويمكن أن ينبثق عنها لجان فرعية مساعدة متخصصة وفق الضرورة.

مع ضرورة تمكين المنشآت العاملة حالياً من الاستمرار بالعمل ومعالجة المعوقات التي تحول دون ذلك. بما فيها معالجة مشاكل الطاقة والمحروقات والديون والاستيراد والتصدير والتمويل.

وتوفير المتطلبات اللازمة لتشجيع وتسريع عملية إعادة تأهيل وتشغيل المنشآت المتوقفة والمتضررة وإعداد ملفات بالفرص الاستثمارية المطلوبة وذات الأولوية والترويج لإقامتها في منتديات خاصة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، مع أهمية تقديم الدعم المادي والفني اللازم لإعادة تأهيل المنشآت الصناعية القائمة وتمكينها من تجاوز المشاكل والآثار الناجمة عن الأزمة وتنفيذ مشاريع رائدة لإقامة وتطوير تجمعات صناعية عنقودية بمواقع مختارة وبشكل خاص للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وإحداث صندوق ائتمان خارجي لتمويل الاستثمارات الجديدة للمنشآت الصناعية التي يتم تحديثها بشروط ميسرة، وضرورة اعتماد نظام حماية ديناميكي يضمن حماية الصناعات الناشئة ولفترة محددة وتمكينها من رفع قدرتها التنافسية وانتقالها بالشكل المناسب من الصناعات منخفضة التقانة إلى صناعات متوسطة ولاحقاً عالية التقانة خلال فترة الحماية.

كذلك وضع التشريعات اللازمة لتحسين بيئة عمل القطاع العام الصناعي من كل الجوانب الإدارية والتنظيمية والمالية والإنتاجية وأسلوب اختيار إداراته بعيداً عن الانتماءات الحزبية والعلاقات الشخصية، وتمكينه من العمل بشكل رابح ومنافس كالقطاع الخاص وقادر على البقاء والتوسع بإمكانياته الذاتية. ولا يختلف عن القطاع الخاص إلا في توريد الجزء الخاص الموزع من أرباحه إلى وزارة المالية.

ويمكن تنفيذ عملية إصلاح القطاع العام الصناعي عن طريق تحويل شركاته المتوقفة والمتعثرة والحديثة أو المطلوب تطويرها إلى شركات مساهمة عامة أو مشتركة عامة أو وفق نظام BOT أو التشاركية مع القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي مقابل الأراضي والبنى لدى هذه الشركات، وتطوير التصدير من خلال التحول من تصدير فائض الإنتاج المحلي عن الحاجة الداخلية إلى إقامة صناعات موجهة أصلاً للتصدير وفق حاجة ومتطلبات الأسواق الخارجية.

> تحويل شركات القطاع العام المتعثرة إلى مساهمة عامة أو وفق نظام BOT